جامعة القاهرة
كلية الحقوق
الدراسات العليا
قسم القانون التجاري والبحري

مسئولية الناقل البحري في ظل قواعد روتردام لسنة ٢٠٠٨م

"دراسة مقارنة باتفاقيتي بروكسل وهامبورج"

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمه من:
مبارك بن محمد بن خميس الغيلاني

أعضاء لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

الأستاذه الدكتوره/ سميحه مصطفى القليوبي — **مشرفاً ورئيساً**
أستاذة القانون التجاري والبحري كلية الحقوق – جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور/ رضا محمد عبيد — **عضواً**
أستاذ القانون التجاري والبحري كلية الحقوق- جامعة بني سويف- والعميد السابق لها.

الأستاذ الدكتور/ أحمد فاروق وشاحي — **عضواً**
أستاذ القانون التجاري والبحري المساعد كلية الحقوق- جامعة القاهرة.

٢٠١٦م

عن أبي هريرة؛ أن رسول الله ﷺ قال:" ﴿ إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة؛ صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له ﴾".

إهـــداء

إلى من بكت العين حزناً لوداعه وفجع القلب لفراقه

إلى من كنت وسأظل دوماً مديناً له طوال حياتي

إلى روح،،،

والدي/ محمد بن خميس بن محمد الغيلاني

اللهم أرحمه وأغفر له وأدخله فسيح جناتك مع الأنبياء
والصديقين والشهداء وحسن أولئك رفيقا

اللهم آمين.

شكر وتقدير

بحمد الله تعالى وتوفيقه، تم الانتهاء من إعداد هذه الرسالة، التي أتمنى أن تشكل إطلالتها إضافة جديدة في الموضوع محل البحث، ويحدوني الأمل أن تحوز على رضا القارئ الكريم.

وبهذه المناسبة أصبح لزاماً علي، أن أتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان لمعلمتي **الأستاذة الجليلة الدكتورة/ سميحه مصطفى القليوبي**، أستاذة القانون التجاري والبحري، بكلية الحقوق - جامعة القاهرة- (المشرفة على الرسالة ورئيسة لجنة المناقشة والحكم عليها) التي أخذت بيدي منذ الوهلة الأولى لإعداد الرسالة لتنيريني الدرب بتعليماتها وتوجيهاتها السديدة من فيض فكرها ومناهل علمها، ولم تبخل علي بالنصح والإرشاد، وصولاً إلى الهدف المنشود. وقد تكبدت معي عناء التدقيق والمراجعة دون كلل أو ملل، رغم كثرة مشاغلها وكبر مسئولياتها، فجزاها الله عني وعن طلبة العلم خير جزاء.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى **الأستاذ الدكتور/ رضا محمد عبيد** أستاذ القانون التجاري والبحري بكلية الحقوق– جامعة بني سويف -والعميد السابق لها، لتفضله بالموافقة على المشاركة في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة وتكبده عناء السفر، ومراجعة الرسالة رغم كثرة مشاغله.

والشكر موصولاً إلى **الأستاذ الدكتور/أحمد فاروق وشاحي**، أستاذ القانون التجاري والبحري المساعد بكلية الحقوق- جامعة القاهرة - لتكرمه بالموافقة على المشاركة في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، وتحمله مشقة مراجعة الرسالة رغم كثرة التزاماته.

ولا يفوتني في هذه المناسبة، أن أتوجه بالشكر والعرفان إلى كل من ساهم بتوفير المراجع العلمية اللازمة لإعداد هذه الدراسة.وإلى إدارة جامعة القاهرة وبالأخص إدارة كلية الحقوق بالجامعة وجميع العاملين بها، لما قدموه لي من دعم ومساندة وتذليل كافة الصعاب من أجل إخراج العمل بالصورة الماثلة.

وأسال الله أن ينفعني بما علمني،،،

الباحث

المقدمة

١ـ موضوع الرسالة:

لقد ارتبطت عمليات النقل البحري- منذ القدم- بالصراع بين الناقلين والشاحنين، ويرجع ذلك بسبب الظروف الاقتصادية التي قسمت العالم، إلى قلة ناقلة تملك رؤوس الأموال الضخمة، وأساطيل بحرية هائلة. وكثرة شاحنة، لا تملك سوى بضائعها التي تعتزم نقلها من ميناء إلى آخر، إلا أنها تفتقر إلى الأداة أو الوسيلة التي تمكنها من نقل بضائعها، نظراً لضعف إمكانياتها الاقتصادية[١].

وفي ظل هذا الوضع، مع غياب التنظيم الدولي لنقل البضائع عن طريق البحر، أدى إلى وجود إخلال بالتوازن بين طرفي عقد النقل البحري، وهم الناقل والشاحن. ويتضح ذلك، من خلال التحفظات التي يوردها الناقل في سند الشحن والتي من شأنها إعاقة أدائه لوظائفه القانونية.

علاوة على، إجازة شروط إعفاء الناقل من المسئولية عن هلاك البضائع أو تلفها،خاصة شرط الإهمال. والتي كان من شأنها، إهدار فاعلية إلتزام الناقل بالمحافظة على البضاعة، مما يسوغ معه القول، بأن تنفيذ عقد النقل البحري، كان رهناً بمشيئة الناقل، الذي بوسعه أن يسلم البضاعة حيث يشاء، وإذا شاء، وبالحالة التي يراها. لهذه الأسباب كان لابد من إصلاح الوضع القائم، ووجود معاهدة دولية في هذا الخصوص[٢].

وكما هو الحال دائما مع كل نص قانوني، فإن قواعد روتردام لسنة ٢٠٠٨م – موضوع الدراسة- لا يمكن فهمها إلا بربطها تاريخياً بالنصوص التي سبقتها[٣]، وهي اتفاقية هامبورج لسنة ١٩٧٨م، ومعاهدة بروكسل لسنة ١٩٢٤م وبروتوكول ١٩٦٨م و ١٩٧٩ المعدل لها.

---

(١) انظر: د. عاطف محمد الفقي، النقل البحري للبضائع، دار النهضة العربية، ٢٠٠٨، ص١.

(٢) انظر في هذا المعنى: د. كمال حمدي، اتفاقية الأمم المتحدة للنقل البحري للبضائع عام ١٩٧٨، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص ٥.

(٣) انظر: د. أحمد محمود حسني، التعليق على نصوص إتفاقية هامبورج(الخاصة بنقل البضائع بحراً لسنة ١٩٧٨)، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٨م، ص ٥.

الفهرس

الموضـــــوع	رقم الصفحة
المقدمة:	٥
الفصل التمهيدي: تطور قواعد وأحكام النقل البحري الدولي للبضائع.....	١٥
المبحث الأول: القواعد السابقة على اتفاقية روتردام.....	١٦
المطلب الأول: تقييم أحكام اتفاقية بروكسل لسنة ١٩٢٤.....	١٧
المطلب الثاني: تقييم أحكام اتفاقية هامبورج ١٩٧٨.....	١٩
المبحث الثاني: قواعد روتردام كإطار جديد لتنظيم النقل البحري الدولي للبضائع.....	٢١
المطلب الأول: إصدار قواعد روتردام لسنة ٢٠٠٨ وموقف الدول العربية منه.....	٢٢
المطلب الثاني: السمات المميزة لقواعد روتردام.....	٢٢
الباب الأول **مدى مسئولية الناقل البحري وأساسها القانوني وفقاً لقواعد روتردام**	٣٧
الفصل الأول: **المدى الزمني لمسئولية الناقل البحري في ظل قواعد روتردام**.....	٣٩
المبحث الأول: مدة مسئولية الناقل البحري في ظل اتفاقيتي بروكسل وهامبورج.....	٤٠
المطلب الأول: تحديد مدة المسئولية في ظل هاتين الاتفاقيتين.....	٤١
أولاً: مدة مسئولية الناقل البحري في ظل معاهدة بروكسل .	٤١
ثانياً: مدة مسئولية الناقل البحري في ظل اتفاقية هامبورج.....	٤٤

الموضـــــوع	رقم الصفحة

المطلب الثاني: المشكلات التي تثيرها مدة المسئولية في الاتفاقيتين السابقتين..... ٤٧

أولاً: المشكلات التـــي تثيرهـــا مـــدة المـــسئولية فـــي اتفاقيـــة بروكسل..... ٤٧

ثانياً: المشكلات التـــي تثيرهـــا مـــدة المـــسئولية فـــي اتفاقيـــة هامبورج..... ٤٩

المبحث الثاني: مسئولية الناقل البحري في ظل قواعد روتردام تمتد من الباب إلى الباب..... ٥٢

المطلـــب الأول: المقـــصود بالمـــدى الزمنـــي الـــوارد فـــي الاتفاقية..... ٥٣

المطلب الثاني: دخول النقل المتعدد الوسائط في نطـــاق تطبيـــق الاتفاقية..... ٥٥

الفصل الثاني: أساس مسئولية الناقل البحري في ظل قواعد روتردام..... ٥٩

المبحث الأول: القاعدة العامة في مسئولية الناقل البحري..... ٦٠

المطلب الأول: أساس مسئولية الناقل البحري في ظـــل اتفـــاقيتي بروكسل وهامبورج..... ٦٢

أولاً: أساس مسئولية الناقل البحري في ظـــل اتفاقيـــة بروكـــسل وتعديلاتها..... ٦٢

ثانياً: أســـاس مـــسئولية الناقـــل البحـــري فـــي ظـــل اتفاقيـــة هامبورج..... ٦٥

المطلب الثاني: أساس مسئولية الناقل البحـــري فـــي ظـــل قواعـــد روتردام..... ٦٨

المبحث الثاني: الاستثناءات الواردة علـــى أســـاس مـــسئولية الناقـــل البحري..... ٧٠

الموضـــوع	رقم الصفحة
المطلـب الأول: موقـف اتفـاقيتي بروكـسل وهـامبورج مـن الاستثناءات.....	٧١
أولاً: موقـف اتفاقيـة بروكـسل وتعـديلاتها مـن الاستثناءات.....	٧١
ثانيـاً: موقـف اتفاقيـة هـامبورج مـن الاستثناءات.....	٧٢
المطلـب الثـاني: موقـف قواعـد روتـردام مـن الاستثناءات.....	٧٨
الباب الثاني: حالات مسئولية الناقل البحري في ظل قواعد روتردام.....	٨١
الفصل الأول: مسئولية الناقل البحري عن الهلاك أو التلف.....	٨٣
المبحث الأول: المقصود بالهلاك أو التلف وإثباتهما.....	٨٤
المطلب الأول: تعريف الهلاك أو التلف.....	٨٥
المطلب الثاني: إثبات الهلاك أو التلف.....	٨٦
المبحث الثاني: شروط قيام مسئولية الناقل البحري والتعويض عنها	٨٨
المطلـب الأول: شـروط قيـام المـسئولية والتعـويض عنهـا في ظل اتفاقيتي بروكسل وهامبورج.....	٨٩
أولاً: شروط قيام المسئولية والتعويض عنها في ظـل اتفاقيـة بروكسل.....	٨٩
ثانيا: شروط قيام المسئولية والتعويض عنها في ظل اتفاقيـة هامبورج.....	٩٣
المطلب الثاني: شروط قيام المسئولية والتعويض عنها فـي ظـل قواعد روتردام.....	١٠٢
الفصل الثاني: مسئولية الناقل البحري عن التأخير في وصول البضاعة.....	١١١

الموضـــــوع	رقم الصفحة
المبحث الأول: موقف اتفاقيتي بروكسل وهامبورج من التأخير في وصول البضاعة.....	١١٢
المطلب الأول: موقف اتفاقية بروكسل وتعديلاتها من التأخير.....	١١٣
المطلب الثاني: موقف اتفاقية هامبورج من التأخير.....	١١٤
المبحث الثاني: شروط التعويض عن التأخير ومقداره في ظل قواعد روتردام.....	١١٩
الباب الثالث: الإعفاء من المسئولية وتحديدها القانوني.....	١٢٣
الفصل الأول: إعفاء الناقل البحري من مسئوليته في ظل قواعد روتردام.....	١٢٥
المبحث الأول: الإعفاء القانوني للناقل البحري من المسئولية.....	١٢٦
المطلب الأول: حالات إعفاء الناقل البحري من المسئولية في اتفاقيتي بروكسل وهامبورج.....	١٢٧
أولاً: حالات إعفاء الناقل البحري من المسئولية في اتفاقية بروكسل.....	١٢٧
ثانياً: حالات إعفاء الناقل البحري من المسئولية في اتفاقية هامبورج.....	١٤٣
المطلب الثاني: حالات إعفاء الناقل البحري من المسئولية في ظل قواعد روتردام.....	١٥٠
المبحث الثاني: الإعفاء الاتفاقي للناقل البحري من المسئولية.....	١٥٩
المطلب الأول: موقف اتفاقيتي بروكسل وهامبورج من الاتفاق على الإعفاء من المسئولية.....	١٦٠
أولاً: موقف اتفاقية بروكسل من الاتفاق على الإعفاء من المسئولية.....	١٦٠
ثانياً: موقف اتفاقية هامبورج من الاتفاق على الإعفاء من المسئولية.....	١٦١

الموضـــــوع	رقم الصفحة
المطلب الثاني: موقف قواعد روتردام من الاتفاق على الإعفاء من المسئولية.....	١٧٣
الفصل الثاني: التحديد القانوني لمسئولية الناقل البحري في ظل قواعد روتردام.....	١٧٩
المبحث الأول: مبدأ التحديد القانوني لمسئولية الناقل البحري.....	١٨٠
المطلب الأول: اعتراف اتفاقيتي بروكسل وهامبورج بمبدأ التحديد القانوني لمسئولية الناقل البحري.....	١٨١
أولاً: معاهدة بروكسل.....	١٨١
ثانياً: اتفاقية هامبورج.....	١٨١
المطلب الثاني: موقف قواعد روتردام من تحديد مسئولية الناقل البحري.....	١٩٣
المبحث الثاني: سقوط الحق في التحديد القانوني لمسئولية الناقل البحري.....	١٩٩
المطلب الأول: حالات سقوط الحق في التحديد القانوني لمسئولية الناقل البحري في ظل اتفاقيتي بروكسل وهامبورج.....	٢٠٠
أولاً: حالات سقوط الحق في التحديد القانوني لمسئولية الناقل البحري في ظل معاهدة بروكسل.....	٢٠٠
ثانياً: حالات سقوط الحق في التحديد القانوني لمسئولية الناقل البحري في ظل اتفاقية هامبورج.....	٢٠٦
المطلب الثاني: حالات سقوط الحق في التحديد القانوني لمسئولية الناقل البحري في ظل قواعد روتردام.....	٢١١
الخاتمة:.....	٢١٣
المصادر والمراجع:.....	٢٢٢
فهرس الموضوعات:.....	٢٣٣

مسخلص الرسالة

تعالج الرسالة مسئولية الناقل البحري فى ظل قواعد روتردام لسنة ٢٠٠٨م، من حيث المدى الزمني لمسئولية الناقل البحري؛ أساس مسئوليته والاستثناءات الواردة عليه؛ حالات مسئولية الناقل؛ شروط قيام المسئولية والتعويض عنها؛ مسئولية الناقل عن التأخير فى وصول البضاعة؛ الإعفاء من المسئولية وتحديدها القانونى وحالات سقوط الحق فى التحديد القانوني وذلك من خلال دراسة مقارنة بين هذه الاتفاقية ، والاتفاقيات السابقة عليها، وتحديداً اتفاقيتى بروكسل وهامبورج علاوة على التشريعين العمانى والمصري.

وتأتى أهمية الدارسة ، لاحتلال النقل البحرى مكان الصدارة بين أنواع أو أدوات نقل البضائع الأخرى. كما تأتي أهمية الدراسة أيضاً ، لما تتميز بم كلاً من سلطنة عمان، وجمهورية مصر العربية ، من موقع استراتيجي هام.

وقاد أتبع الباحث فى معالجته لموضوع الرسالة، المنهج المقارن ، للوقوف على أوجه التشابه والتباين بين الاتفاقيات السابقة الذكر ، والتشريعين العماني والمصري.

وقد عمد الباحث فى تقسيم الرسالة إلى ثلاثة أبواب يسبقها فصل تمهيدى؛ حيث تناول فى الفصل التمهدي تطور وقواعد وأحكام النقل البحري الدولي للبضائع ، وفي الباب الأول مدى مسئولية الناقل البحري وأساسها القانوني، وفى الباب الثاني حالات مسئولية الناقل البحري فى ظل قواعد روتردام ، وفى الباب الثالث الإعفاء من المسئولية وتحديدها القانوني. وفى نهاية الرسالة ، توصل الباحث إلى عدة نتائج وتوصيات.

الكلمات الدالة : keywords

١ - القانون البحري العماني .
٢ - قانون التجارة البحرية المصري.
٣ - قواعد روتردام .
٤ - اتفاقية هامبورج .
٥ - معاهدة بروكسل.